

تصورات لتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليابان

يسرني في مستهل كلمتي أن أعرب عن خالص شكري لسعادة وزير الإعلام في دولة البحرين الشقيقة الأخ طارق المؤيد على دعوته لي لكي ألقى كلمتي أمام هذا الحضور الهام، كما يسرني في الوقت ذاته أن أتقدم بالشكر إلى المنظمة (Quick Corporation of Japan) "كويك كوربوريشن اليابانية" لهذا المؤتمر الدولي، وذلك على إتاحة الفرصة لي لأن أشارك معكم ببعض الأفكار حول رؤيتنا لبعض الأمور من منظور خليجي، مع إشارة خاصة إلى علاقاتنا مع اليابان.

بداية، أود أن أنوه إلى أن العلاقات الاقتصادية القائمة حالياً بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليابان قد ترسخت عبر فترة قصيرة نسبياً، مقارنة بالروابط الاقتصادية مع دول العالم الأخرى. ومع ذلك، فإنها علاقات آخذة في التطور والقوة، وقد تجاوزت أغلب الصعوبات التي قد تنشأ فيما بين الأصدقاء.

إن شعوب هذه المنطقة تعلق أهمية بالغة على سبل استمرار وتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

واليابان. وإنني على يقين من أن أصدقاءنا اليابانيين حريصون مثلنا على تعزيز ذلك التعاون الاقتصادي، ويؤيدني في هذا الرأي ذلك الدعم القوي الذي تلقاه هذا المؤتمر من بعض المؤسسات المالية والصناعية اليابانية الكبرى.

ولدي قناعة بأن هذه المشاركة تحظى بتقدير الطرفين، وكما قرأتم، فقد أجريت في مطلع هذا العام بعض المشاورات لتعزيز المزيد من سبل التعاون في مجالات مختلفة. وفي أي مشاركة، يتعين توافر المساهمات من كلا الطرفين، وفي الوقت الذي لا يمكن فيه تحقيق المساواة في مثل تلك الترتيبات، فإنه ينبغي توافر توازن مناسب في ذلك الصدد. ويحدونا الأمل في أن تتسم علاقاتنا المستقبلية بالإتساق والمؤازرة، وألا تشهد انقطاعا للروابط من جانب معظم المؤسسات المالية اليابانية، كما حدث إبان فترة الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت.

والآن، إسمحوا لي أن أتحدث عن توقعاتنا وطموحاتنا. فكما تعلمون تاريخيا، إن هذه المنطقة لها حيويتها للتجارة الدولية، نظرا لأنها تقع في محور ارتكاز التجارة فيما بين الشرق والغرب. وإن موقعها الجغرافي في قلب ثلاث قارات ذات كثافة سكانية عالية، على شكل شبه جزيرة، قد ساعد على الوصول إلى الممرات المائية الدولية الرئيسية.

وحالياً، وبالرغم من أن منطقتنا ما تزال حيوية لإمدادات النفط الدولية، فإننا نسعى جاهدين لتعزيز مكانتها عالمياً باتباع سياسات تهدف إلى استقطاب إستثمارات أجنبية إلى المنطقة في المجالات التجارية والصناعية والمالية، وإن مناطق التجارة الحرة لدينا لخير دليل على تلك التوجهات. وتتعدد المزايا الخاصة للمستثمرين الأجانب في دول الخليج، حيث تتمتع الإستثمارات الأجنبية في المنطقة، على سبيل المثال، بوفرة الموارد الطبيعية ومشتقاتها، وبانخفاض كلفة الوقود ومنتجات النفط، إضافة إلى قرب الموقع من أسواق التصدير الرئيسية.

وفيما يتعلق بالتجارة، فإن اليابان تمثل إلى حد بعيد أكبر شريك تجاري لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن أكثر من نصف إمدادات اليابان من النفط في عام ١٩٩٢ قد تم استيراده من ثلاثة بلدان من دول المجلس. وفي السنوات الأخيرة، نجحت اليابان في ترويج صادراتها إلى دول الخليج، ولا سيما سيارات الركوب، والأجهزة الإلكترونية والكهربائية. ففي عام ١٩٩٢ فقط، بلغت قيمة واردات دول المجلس ما تقارب قيمته ١١ بليون دولار أمريكي من المنتجات اليابانية، في حين وصل إجمالي قيمة صادراتها إلى اليابان نحو ٢٧ بليوناً.

ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن ندرك حقيقة مفادها أنه بالرغم من أن اليابان تعتبر مستوردا رئيسيا لنفط بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن هذا النفط في حد ذاته يمثل عنصرا جوهريا للقاعدة الصناعية في اليابان، ولقدرتها على إنتاج صادراتها بأسعار تنافسية. وعليه، فإن الإستقرار في منطقة الخليج، حيث يتوافر بها ما يربو على ٦٠% من إمدادات النفط العالمية، له أهمية لليابان تعادل تقريبا الأهمية ذاتها لدى دول المجلس.

إن أهمية توافر إمدادات نفطية كافية بقصد المحافظة على الإستقرار في أسواق النفط العالمية تعتبر أهمية قصوى، وإننا لنبذل جهودا مستمرة لزيادة الطاقة الإنتاجية بما يتناسب والزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط ونحن على أعتاب قرن جديد. وكما تدركون، فإن زيادة الطاقة الإنتاجية ستؤدي إلى زيادة التكاليف الرأسمالية، وما يترتب على ذلك من حاجة الدول المنتجة للنفط إلى تحقيق توازن بين تلك التكاليف الرأسمالية والموارد المالية المترجمة. وثمة تقديرات بأن استثمارا بما قيمته ٥٩ بليون دولار أمريكي، سيكون مطلوبا خلال السنوات السبع القادمة، وذلك لرفع مستوى إنتاج النفط لمواجهة الطلب المتزايد عليه. وإن الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت قد أدى إلى زيادة العجز في موازنات بعض دول المجلس، وبدون شك فإن هذه العجزات ستؤثر في قدراتها لتوسيع طاقاتها الإنتاجية مستقبلا.

وإذا ما أخذنا هذه الأمور بعين الاعتبار، فإن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتطلع إلى القطاع الخاص المحلي، وإلى استثمارات المؤسسات الأجنبية لتقديم نسبة من إحتياجات التمويل ومتطلبات الإستثمار في بعض المشاريع النفطية وغير النفطية.

وبالنظر إلى مستوى العلاقات التجارية فيما بين دول المجلس واليابان، فإنه من المدهش أن نجد انخفاضاً نسبياً في مستوى العلاقات الاقتصادية الأخرى في مجالات مثل الإستثمار المباشر والأنشطة المصرفية والتصنيع، حيث أن الإستثمارات المتواضعة من جانب اليابان في الماضي قد تركزت في قطاع النفط. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة فرصاً أخرى للإستثمار يتم إتاحتها حالياً. ولذلك، فإننا نأمل أن تقوم اليابان بتطوير وتعزيز أواصر التعاون مع دول المجلس من أجل المصلحة المشتركة.

ومن وجهة نظر دول المجلس، فإننا نسعى إلى تجاوز تبعات محنة الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت. ولقد كان واضحاً أن دولة الكويت قد عانت من صدمة هائلة، وبالرغم من ذلك، فإن من رأى منكم مواقع كثيرة في المنطقة، سيتولد لديه شعور الإعجاب لسرعة المعافاة. فعلى سبيل المثال، إن بلدي الكويت، بالرغم من الدمار المنظم الذي لحق بحقول النفط من جانب النظام العراقي، قد أصبحت قادرة على ضخ ما يزيد على مليوني برميل يومياً بشكل مستمر. ولقد تحقق بالكامل إعادة العافية إلى مصادر

الطاقة والمياه، كما تم إصلاح المباني والتجهيزات العديدة التي تعرضت للنهب خلال فترة الإحتلال الغاشم. فظاهريا، بلغ تقدمنا في هذا الإتجاه درجة لا يظهر معها من آثار الحرب إلا القليل، بيد أنه واقعا لا يزال أماننا الكثير مما يتوجب بذله في سبيل المعافاة من التكاليف المالية لكارثة الغزو، وما ترتب عليه من تبعات على موازنات دول المجلس، والتي لم يساعدها تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.

وثمة ضرورة لتقليص إعتداد المنطقة على إنتاج النفط من أجل أنشطتها الاقتصادية، وقد يكون من المفيد للغاية الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لدى اليابان، وذلك للمساعدة في تطوير الصناعات الخليجية. وبالإمكان إقامة مشاريع صناعية مشتركة، وقد يكون للمصلحة المتبادلة بناء قاعدة صناعية خليجية، حيث أننا نسعى نحو تنويع اقتصاداتنا، وإنشاء المزيد من الصناعات (. وفي هذا الخصوص، بدأت مشاورات Downstream Industries اللاحقة) حول هذه القضايا مع العديد من الدول المعنية، ومن الضروري ألا تكون حركة شركائنا الرئيسيين بطيئة للغاية في التقدم إلى الأمام، حتى لا نفوتها الفرص المتاحة.

لقد باشرت بعض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إتخاذ إجراءات من شأنها تطوير قطاع الخدمات لديها عن طريق خصخصة أنشطة القطاع العام. ومن المؤمل أن تتاح فرص إستثمارية من خلال

عمليات الخصخصة، الأمر الذي يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة في أنشطة الاقتصاد الوطني، من خلال تخفيف هيمنة الدولة على تلك الأنشطة. وفي تطور آخر، تتيح دول المجلس حالياً فرصة لمساهمة بعض الشركات المحلية والأجنبية في مختلف المشاريع. ولسوف تستفيد هذه الشركات من سياسة "الاقتصاد الحر" لدى دول المجلس، ومعدلات الضرائب المنخفضة، وغياب القيود على تحويل رؤوس الأموال والأرباح.

ولقد بدأت مناقشات مع أوروبا لتعزيز الروابط التجارية، كما أجريت مفاوضات مع اليابان في مطلع هذا العام لتشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتسهيل الضوء على الفرص الواسعة للمصدرين اليابانيين، وعلى إمكانات الإستثمار في دول المجلس لإستثمارات المؤسسات اليابانية.

إن اقتصاد دول المجلس على أعتاب مرحلة تنمية جديدة، وفي سبيل المحافظة على تقدمها، فإنها ستحتاج إلى تعزيز من البنوك المركزية والأسواق المالية في المنطقة. وبخصوص القطاع المصرفي في مختلف دول الخليج، فقد لاحظتم أن البنوك المركزية أكثر رسوخاً في قيادة ذلك القطاع، وأن الأسواق المالية قد أصبحت أكثر إنتظاماً، وبالتالي أكثر استقراراً. ولقد وافقت جميع دول المجلس على تنفيذ توصيات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال، ولذلك حققت غالبية البنوك الخليجية معدل ٨% الذي يمثل معيار كفاية رأس المال إلى الأصول وفق اتفاق بازل.

إلى جانب ذلك، قام العديد من دول المجلس، بما فيها دولة الكويت، بمطالبة البنوك باتباع معايير لندن للمحاسبة الدولية، والتي تقضي بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بأنشطة البنوك.

وإضافة إلى ما سبق، فإننا نبذل جهوداً لأغراض تنسيق سياسات الرقابة التي تتبعها البنوك المركزية في دول المجلس، ولا يخفى عليكم أن المخاطر لا يمكن تجنبها بصورة كاملة، حيث أن الأعمال المصرفية محفوفة بالمخاطر. وبصفتنا مسؤولين عن الرقابة المصرفية، فإننا نحاول وضع أطر للأطراف التي تتعامل مع مصارفنا، بحيث لا تزيد المخاطر عنها لدى الذين يتعاملون مع البنوك اليابانية. فعلى سبيل المثال، أستخدمت في العديد من دول المجلس إجراءات بشأن موضوعات تتعلق بمخاطر رئيسية مثل كفاية رأس المال، ومتطلبات الإحتياطي، وتركز الائتمان، والبنود التي تقع خارج إطار الميزانية. وثمة موضوعات أخرى يجري التعامل معها بالسرعة التي تسمح بها العملية التشريعية. وعلى الرغم من إدراكنا أن أماننا الكثير من الأعمال التي يتعين إنجازها، إلا أن الحاجة إلى النجاح والتصميم عليه متوفران.

وهكذا، فإن هدف المشاركة من وجهة النظر الخليجية تتمثل في توافر المناخ المناسب المستقر، معززا بقطاع مالي قوي تستند إليه صاداتنا النفطية، وعلى النحو الذي يعطي اليابان ثقة في التعامل معنا بدون قيود.

ويمكننا الإستفادة سويا من ازدياد الأنشطة التجارية والإستثمارية التي يمكن للتعاون فيما بين دول المجلس واليابان إنجازها. فمن جانبنا، سيكون في استطاعتنا الإستفادة من التكنولوجيا اليابانية المتطورة لأغراض تحسين كفاءة و طاقة الصناعة النفطية. وبالرغم من أهمية هذا الأمر، فإنه بالإمكان أيضا تطوير صناعاتنا الأخرى، ومنها القطاع المصرفي والمالي. وعلاوة على التكنولوجيا التي تستطيع أن تقدمها اليابان، فإننا نتطلع إلى الفرص التي من شأنها تحسين معارف ومهارات العمالة الوطنية، من مستوى الإدارة العليا إلى مستوى المتدربين الذين يمثلون مستقبل منطقتنا، وعندما تتحسن تلك المهارات، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى قدراتنا على التعامل مع المشكلات التي نواجهها.

وإضافة إلى ما سبق، فإن لدينا قناعة بأن اليابان تتفهم تعقيدات مشكلات منطقتنا، وتستطيع أن تساعد في تعزيز مواقفنا فيما يتعلق بقضايا مثل ضريبة الكربون التي إقترحتها مؤخرا دول السوق الأوروبية المشتركة بواقع ثلاثة دولارات لكل برميل في عام ١٩٩٣، تتزايد حتى تصل إلى عشرة دولارات للبرميل في عام ٢٠٠٠. إن مثل هذه الفرصة من شأنه أن يقيد قدراتنا للمحافظة على مستويات إنتاج النفط. إن مجرد المحاولة لوضع مثل هذه الضغوط على صافي الإيرادات المتحصلة من مبيعات النفط، من شأنه تخفيض قدراتنا بشكل واضح لتوسيع إنتاجنا بما يقابل الطلب على النفط

في الدول الصناعية. ونتيجة لذلك، فإن المحصلة ستكون في غير صالح كل من دول السوق الأوروبية المشتركة وباقي دول العالم، كما أنها ستطرح الكثير من المشكلات. وقد يكون دور اليابان في شرح الوضع القائم في دول الخليج بالغ الأهمية.

ويحدوني الأمل في أن هذا المؤتمر سوف ينتهز الفرصة لطرح السبل التي يمكن من خلالها أن يساعد كل منا الآخر. وإننا لنتطلع إلى علاقة متوازنة من الأخذ والعطاء، تستطيع من خلالها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واليابان أن يسهم كل منهما في التطلعات والأمن لدى الجانب الآخر. وفي رأيي، فإن المنافع المتوقعة تعتبر غاية في الأهمية، لدرجة أننا لا نستطيع أن نسمح لفرص التعاون بالإنقطاع.

وأخيراً، أتمنى أن تثمر مداولاتكم في هذا المؤتمر الهام نتائج مرضية، وإنني على ثقة بأن مناقشاتكم ستقدم العديد من الأفكار التي تساعد على تطوير التعاون المثمر، الذي يعتبر أساسياً لأي مشاركة ناجحة.
